تقييم الأداء الاقتصادى للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى (السادك)

عادل أحمد أبو الدهب (*)

مقدمة

تعد تجربة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى من أكثر تجارب التكامل الاقتصادى الإقليمى مدعاة للإهتمام حيث تعد من أقدم التجمعات التي شهدتها القارة، وترجع جذور تكوينها الي الحقبة الإستعمارية، وكان الهدف الأساسى من قيام الجماعة هو عدم الإعتماد علي دولة جنوب إفريقيا ومعاداة النظام العنصرى، ولكن بعد وصول الحزب العنصرى للحكم وإنهاء العمل بنظام الفصل العنصرى إندمجت جنوب إفريقيا في السادك .

ويعتبر قيام السادك، هو إستجابة لأحد أهم التغيرات الإقليمية التي حدثت في الإقليم الجنوبى من القارة، وهو إمتناع الدول الغربية عن مقاطعة دولة جنوب إفريقيا إقتصاديًا، ومن ثم تقليص الدعم الموجه لدول الجوار مع جنوب إفريقيا لتراجع مخاوف تمدد نظام الآبارتهايد لتلك الدول، بخاصة بعد إنهاء العمل به، وتحول دولة جنوب إفريقيا الي دولة غير عنصرية، ومن ثم كان لابد من تقييم الأداء الإقتصادى لهذا التكتل .

ويستمد البحث أهميته من أن تقييم الأداء الإقتصادى لجماعة السادك يسهم في الوقوف علي مواطن الضعف بالتكتل، والتي تؤشر بدورها لمزيد من المشكلات المتراكمة في مختلف القطاعات الأخرى للجماعة، والتي إستمرت بلا حل، مما أدى لتعويق الأداء الاقتصادى كهدف إستراتيجى قامت من أجله الجماعة .

ويهدف البحث الي تقييم الأداء الاقتصادى للجماعة، مع توضيح أهم المشكلات التي أثرت علي هذا الأداء،

(*) باحث دكتوراه اقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

إذ أن المشكلات الإقتصادية في السادك تعد الأكثر تأثيرًا علي الأداء الاقتصادى، حيث يمثل الإقتصاد الهدف الإستراتيجى للإندماج، وإن عدم التعرف علي معوقات الأداء الاقتصادى ووضع حلول لتلك المعوقات قد يدفع التجمع لمزيد من الآثار المأساوية التي تهدد بقاء الكيان من الأساس .

ويعتمد منهج البحث علي إستخدام المنهج الإستقرائى، حيث تم تقييم الأداء الإقتصادى والأسباب التي أدت لتراجع الأداء في مختلف قطاعات الجماعة، ومن ثم الآثار المترتبة عليه، مع تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها وصولاً لنتائج البحث .

فرضية البحث يفترض البحث أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لإتفاقية التكامل الإقتصادى علي إقتصاديات الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى، حيث يوجد العديد من الدراسات التي أثبتت صحة هذه الفرضية وهي أن إتفاقيات التكامل الإقتصادى بعامة لها آثار إيجابية علي الأداء الإقتصادى للدول الأعضاء .

ملخص

يتناول هذا البحث تقييم الأداء الإقتصادى في جماعة السادك، بعرض العوامل الأكثر تأثيرا علي إقتصاد الجماعة، وأهم هذه العوامل؛ مشكلات تنسيق السياسات الداخلية، بخاصة قضايا التنمية الصناعية، وتشابه الهياكل الإنتاجية في السادك . بالإضافة لدور علاقات دول السادك الإقتصادية مع دول العالم الخارجي التي تحولت لحالة من التبعية لدول المستعمر القديم، في شكل إتفاقيات شراكة . هذا بالتوازي مع الإعتماد الشديد علي المساعدات الخارجية من المؤسسات والمنظمات الدولية، وإنعكاسات تلك الإرتباطات علي سيادة القرار السياسى والإقتصادى لدول السادك، وذلك علي خلفية الضغوط التي تزاولها الدول ذات الإقتصاديات الأقوي علي الإقتصاديات الضعيفة . فيما تعتبر المشكلات التوزيعية من أخطر مشكلات التجمعات الإفريقية وبخاصة السادك، بسبب التفاوت الشديد في توزيع المنافع والإلتزامات بين إقتصاديات أقوي لديها ماتقدمه للجماعة، وإقتصاديات أضعف تطمع في الحصول علي منافع التكامل حلاً لمشكلاتها التنموية . وعلي الرغم من خطورة هذه المشكلة، إلا أنها بقيت بلا حلول موضوعية، وما قدم من حلول كان بهدف إستكمال الشكل البروتوكولي للتجمع دول تفعيل الخطوات التصحيحية والتعويضية لعلاج تلك المشكلة . ويبرز في ذات الإطار السيطرة السياسة والإقتصادية لدولة جنوب إفريقيا .

الكلمات الدالة : تقييم ــ الأداء الاقتصادي ــ السادك

Abstract

SADC group, by This research deals with the evaluation of economic performance in Presenting the factors that most affect the group's economy .The most important of these factors is the problems of coordinating the internal policies the issues of industrial development, and the similarity of the production structures in SADC, in addition to the role of the economic relations of SADC countries with the countries of the outside world, which have turned into a state of dependence on the countries of the old colonizer, in the form of partnership agreement. This in parallel with the heavy reliance on Foreign aid from international institutions and organizations,and the repercussions of those links on the political and economic dicision-making of SADC countries, against the background of the pressure exerted by countries with stronger economies on weak economies, while distributive problems are considered one of the most serious problems of African communities,

especially SADC, due to the severe disparity in the distribution of benefits and the commitments between stronger economies that have something to offer to the community, and weaker economies that aspire to obtain the benefits of integration as a solution to their development problrms . Despite the seriousness of this problem, it remained without objective solutions, and the solutions presented were aimed at completing the protocol form of the assembly without activating corrective and compensatory steps to treat that problem . in the same context, the political and economic control of the state of South Africa emerges, as one of the features .

keywords : Assessment _ Economic Performance _ SADC

يهدف هذا البحث إلي تقييم الأداء الاقتصادي في جماعة السادك، بعرض العوامل الأكثر تأثيراً على إقتصاد الجماعة، وعلى عملية التكامل برمتها وأهمها؛ مشكلات التنسيق بين السياسات الداخلية، وتشابه الهياكل السلعية لدول السادك، ومايتعلق بالإرتباطات الخارجية، كعلاقة الدول الأعضاء بدول المستعمر القديم، والإعتماد علي المساعدات الخارجية، وكذلك المشكلات التوزيعية للتكامل الناجمة عن تباين المستويات الإقتصادية للدول الأعضاء، والتبعية لدولة جنوب إفريقيا وسيطرتها علي غالبية منافع السادك .

والجدير بالذكر أنه من بين المشكلات الإقتصادية الكبري في جماعة السادك؛ الإرتباطات بدول المستعمر القديم، وضعف الاقتصاد، والبنية التحتية، والاعتماد علي الهياكل الإنتاجية المتوارثة من الحقبة الإستعمارية، التي تعتمد علي تصدير المواد الأولية، وتهميش القارة الإفريقية في الإقتصاد العالمي، والآثار المدمرة للجفاف، وتزايد المديونيات، والبطالة، والأشكال المختلفة لبرامج الكيف الهيكلي(١).

وينقسم البحث الي عدد من المحاور كما يلي :

المحور الأول: مشكلات تنسيق السياسات الداخلية .

المحور الثاني: تشابه الهياكل الإنتاجية وهياكل الصادرات والواردات لدول السادك .

المحور الثالث: دور علاقات السادك الاقتصادية مع العالم الخارجى : التبعية للمستعمر القديم.

المحور الرابع: المشكلات التوزيعية، ودور تباين المستويات الاقتصادية للأعضاء، والتبعية لجنوب إفريقيا.

وسوف يستعرض البحث توضيح تلك المحاور بمزيد من التفصيل.

1- Fadzai Gwaradzimba ” SADCC and the Future of Southern African Regionalism“ , **A Journal of Opinion,** Vol.21, No.1/2, 1993. p.55.
African Studies Association, www.Jstor.org/stable/1166285

المحور الأول :
مشكلات تنسيق السياسات الداخلية :

برزت مشكلات التنسيق بين السياسات الداخلية في السادك، منذ أجلت الإتفاقية العديد من القضايا الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية الإقليمية، وقضايا التجارة، وتيسيير حرية إنتقال السلع والأفراد، وهذه القضايا ماتزال تناقش في ظل بروتوكولات منفصلة، حتي أن البروتوكولات تعمل لآجال غير محددة، والتصديق عليها بواسطة الحكومات الوطنية مايزال قيد البحث حتي بعد تصديق الجماعة عليها، لأن البروتوكولات ليست جزء من النظم القانونية الوطنية، ويظل عدم التنسيق قائماً لحين سماح الحكومات الوطنية بدمج البروتوكولات في قوانينها المحلية، وهو من الأمور الصعبة في المدي القريب[١].

ومن أبرز مشكلات عدم تنسيق السياسات في السادك : هو إنقسام رؤى الدول الأعضاء حول أجندة خطة التجارة الإقليمية، حيث تبنت جنوب إفريقيا، وناميبيا، وأنجولا، مزيداً من السياسات التجارية، بينما قادت زيمبابوي الأراء الرامية لزيادة تركيز السادك في التصنيع، والذي عارضته الدول التي لم تنجز تجهيزات التجارة الإقليمية، فيما ركزت كل من بتسوانا، وليسوتو، وموزمبيق، وسوازيلاند علي تحرر التجارة مع العالم الخارجي ، إذ ترى أن تحرير التجارة الخارجية هو الطريق الأيسر للحصول علي مصادر أرخص للمدخلات حول العالم، ومن ثم تتحسن المنافسة في الصناعات التحويلية الناشئة في الإقليم، لاسيما في ليسوتو، التي ركزت صادراتها في صناعة الملابس، بالإعتماد علي إستيراد مدخلات أرخص من دول آسيا[٢].

وعلي صعيد إنجاز المشروعات : يمكن إرجاع تباطؤ إنجازها في جانب منه، إلى تخوف بعض قادة الإندماج الإقليمي، من إنتقال جانب من سلطاتهم الوطنية إلى السلطة

1- Balefi Tsie : " States and Markets in the Southern African Development Community (SADC) : Beyond the Neo Liberal Paradigm ", **Journal of Southern African Studies**, Vol.22, No.1, Special Issue : State and Development, 1996, p.85. (Taylor & Francis, Ltd , www.Jstor.org/stable/2637005)

2- Sean Woolfrey and Elke Verhaeghe : **Understanding the SADC Trade and Transport Agendas, Consolidation and Corridors .** p **.12.** at : https:// www.ecdpm.org/pedro .

الإقليمية، ومن ثم لا يتم إدماج الإجراءات التكاملية في السياسات الوطنية، ولاتخصص موارد كافية لتنفيذ المبادرات الإقليمية[١].

بالإضافة إلى أن برنامج السادك المستقبلي شرع في إنجاز حوالي 470 مشروعاً في مختلف القطاعات، إلا أن ما تم العمل فيه حوالى 80% من هذه المشروعات، وبرعاية شخصيات وطنية كبيرة، لكونها برامج إقليمية تعمل في غالبية الدول الأعضاء، وبقي 20% منها دون تجهيز أو تمويل حتى تصبح مشروعات إقليمية[٢] .

أما عن الأداء القطاعي : فهناك إثنين من القطاعات (قطاعي النقل والإتصالات، يعملان برعاية لجان إقليمية فوق وطنية)، حيث إرتبطا بإسهامات جميع الدول الأعضاء في التمويل وإنجاز المشروعات، أما بقية القطاعات، وعددها (19) قطاعاً، فتقع ضمن وحدات أخري، ويصدر عنها تقرير من القطاع المناسب لوزارة القطر الذي يتبني هذا القطاع، ويمثل له مركز القيادة، وغالبًا ليس لديهم لاسلطة إقليمية كافية، ولا تتوافر لديهم الكوادر ولا المصادر التكنولوجية أو المالية المطلوبة، فضلاً عن عدم كفاية معايير الأداء، ولا آليات للتنسيق بين الوحدات العاملة، حتى في القطاعات الأكثر أهمية مثل؛ الصناعة، والتجارة، والتمويل، والإستثمار[٣] .

والجدير بالذكر، إنه بعد مرور ثلاثة أشهر على الإتفاق على المضي قدماً في عملية التجهيز لبروتوكول التجارة، جهزت أربعة دول فقط للبروتوكول وهم (بتسوانا، وموريشيوس، وجنوب إفريقيا، وسوازيلاند)، ومن ثم فإن هؤلاء الأعضاء سوف يعتمدون مستقبلاً علي تعزيز حكوماتهم الوطنية .

وأنه حال عدم إلتزام الدول الأعضاء بمقتضيات الإتفاق مع الجماعة، فيما يخص القيود التجارية، فسوف يبقى لدى هذه الدول قيوداً داخلية، من المؤكد أن يلعب فيها بروتوكول التجارة

١- محمد محمود الإمام (محررًا)، " **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** " ، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ٢٠٠٤، ص٢١٠.

2- Jan Isaksen, Elling N .Tjonneland : **Assessing the Restructurig of SADC – Positions, policies and Progress** : A Report Commissioned by The Norwegian Agency for Development Co – operation (NORAD), (Norway : Chr. Michelsen Institute, Dec., 2001) p.3.

3- German Development Institute (GDI) : " **Promoting Regional Integration in the Southern African Development Community (SADC) Current Approaches and Future Prospects " ,** Working papers (Bonn : GDI, June 2000) . p.3.

دوراً فاعلاً، مستهدفاً تحرير التجارة في الإقليم، بحيث يتم التعامل فيها مع قيود التجارة والإستثمار من خلال الدول الأعضاء داخل السلطة التشريعية لكل دولة على حده[١] .

المحور الثاني : تشابه الهياكل الإنتاجية وهياكل الصادرات والواردات لدول السادك :

يعتبر تنوع الهيكل السلعي لدول أي تجمع، هو أحد أهم الأدوات التي تساعد علي تعميق عملية التكامل بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء من خلال التخصص في الإنتاج، إلا أن أبرز مايميز غالبية دول إقليم السادك، هو الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة، تتضح في العلاقات محدودة التنوع بقطاع التجارة الخارجية، حتى أن سلعتين رئيسيتين أو ثلاث سلع تسجل مايزيد عن 50% من عوائد الصادرات، وهو مايجعل الإقليم حاد في عدم تنوع سلع التصدير، بإستثناء الدول الأعضاء التي لديها قطاع تصنيع مثل؛ جنوب إفريقيا، وموريشيوس، وزيمبابوي[٢] .

وهذا الواقع يؤكد على أن الأسلوب الإستعماري، أدي لإحتكار تجارة المستعمرات، وتشكيل هياكل اقتصاداتهم، ومن ثم تخصصت الدول المستعمَرة في إنتاج السلع الأولية وتصديرها للدول المستعمِرة، فيما تستورد الأولي المنتجات الصناعية من الثانية، وهذا الميراث الإستعماري شكل جميع أنواع العلاقات في الجنوب الإفريقي، هذا من ناحية[٣] .

ومن ناحية أخري، فإن غالبية الدول الأعضاء في السادك لديهم سلع تصدير متشابهة، تعتمد بشكل رئيسي علي السلع الأولية، التي تتميز بمحدودية نمو تجارتها داخل الإقليم، إلا أن هناك عوامل أخري تبقي مقيدة لتدفقات التجارة داخل الإقليم، تعتمد وبشكل كبير علي الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ونصيب الفرد من الدخل، والقيمة المضافة للسلع المصنوعة، والإستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية المالية، وتنمية البنية التحتية، وإستقرار أسعار الصرف،

1- Jan Isaksen, Elling N .Tjonneland: **op. cit.,** p.36.

2- German Development Institute (GDI): **op.cit.** p.2.

3- Ian H. Rowlands : " The Prospects for Regional Co - operation in Southern Africa ", **third World Quarterly**, Vol.19, No.5, Dec., 1998, p.926 (Taylor & Francis, LTD, www.Jstor.org/stable/3992937)

ومعدل التضخم، هذه المتغيرات تعتبر عوامل هامة في مدي تدفقات التجارة داخل الإقليم في غالبية دول أعضاء السادك(١).

وتتمثل الميزة النسبية لتجارة السادك، في صادرات دول الإقليم من قطاعات؛ الزراعة، والتعدين، وتصنيع المواد الأولية لإنتاج مدخلات أولية، بالنسبة لأنجولا فإن ميزتها النسبية في؛ البترول ومشتقاته . في مالاوي؛ الدخان ومنتجاته، والبن، والشاي، والسكر، والمطاط، والملابس . في موريشيوس؛ السكر، والحيوانات الحية، والأسماك . في موزمبيق؛ الأسماك، والسكر، والبذور، والفواكه الزيتية . في جنوب إفريقيا؛ الحيوانات الحية، والفحم، والكيماويات غير العضوية، والأحجار الثمينة . في زامبيا؛ الأثاث، والحيوانات الحية، والخضراوات . في زيمبابوي؛ الدخان ومنتجاته، والحيوانات الحية، والأسمدة الخام، والخامات المعدنية . وتتحسن الميزة النسبية بزيادة حجم التجارة بمعدلات نمو متسارعة، حتي تصبح أكثر أهمية في إجمالي تجارة كل دولة، مع إتباع سياسات التجارة الإقليمية، ومزيد من التصنيع(٢).

يتضح مدي تشابه الهياكل السلعية في السلع التي تحرز فيها دول السادك ميزاتها نسبية، ويمثل لها أولويات في التصدير، ومدي خطورة تعرض اقتصاديات هذه الدول لهزات اقتصادية نتيجة لتراجع الكميات المطلوبة منها، أو إستبدالها بتوليفات مصنوعة بديلاً عن المواد الخام، وهو مايؤدي لتوقف برامج التنمية في هذه البلاد .

المحور الثالث : دور علاقات السادك الاقتصادية مع العالم الخارجي : التبعية للمستعمر القديم

يقصد بها العلاقات الاقتصادية للدول الأعضاء في السادك مع دول غير أعضاء، أو منظمات أخري، سواء كانت علاقات سياسية أو اقتصادية، ومن أهم هذه العلاقات المؤثرة تبعية السادك :

أ ــ تبعية السادك لدول المستعمر القديم (الإتحاد الأوروبي)، وحديثاً (أمريكا والصين) :

1- Bank of Tanzania : **Intra – SADC Trade in Goods and Services (Including Assissing the Condition for the Dynamism of Intra – regional Trade,** 2014 **)** p. viii at : https://www.sadcbankers.org/…/SADC%٢٠paper%٢٠- FINAL%٢٠Fo ٢٠WEBSiT..

2- **SADC Trade With the Rest of the World**: Winning Exports Sectors and Revealed Comparative Advantage Rations. p. 117. at:http : onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/J.1813_6982.2000.tb01168.x/pdf

استمرت الروابط مابين اقتصاديات الدول الأعضاء في السادك، والدول الإستعمارية حتي لما بعد التحرر السياسي، وتتصف هذه الروابط بالتبعية الاقتصادية، والتي أدت بدورها إلى تعدد الروابط التجارية واللغوية والثقافية بين دول السادك والدول المستعمرة .

ومن أهم أدوات هذه التبعية تطبيق بعض السياسات الاقتصادية التي تعمل علي تكريس عملية التبعية، مثل إقامة أجهزة اقتصادية كالمصارف والشركات الكبرى التى تعمل على ربط اقتصاديات دول السادك بالاقتصاد العالمي، وتتمثل مظاهر هذه التبعية في تبعية الجهاز المصرفي للإتحاد الأوروبي، الذي يضم دول الحقبة الإستعمارية، إنجلترا، وفرنسا، والبرتغال، وفرضها لبعض القيود التنظيمية، ومن ثم وجود روابط تجارية قوية بين الجماعة والدول الإستعمارية، حيث مايزال نمط التخصص وتقسيم العمل الذي كان سائداً إبان الفترة الإستعمارية مطبقاً، حيث تتخصص دول السادك في إنتاج وتصدير المواد الخام (زراعية أو معدنية)، وتستورد السلع الغذائية، والمدخلات الإنتاجية، والسلع تامة الصنع من الدول الصناعية المتقدمة، بخاصة دول الإتحاد الأوروبي، حتى أن ربط شبكات النقل والمواصلات لدول السادك بعواصم ومواني الإتحاد الأوروبي، أكثر من ربط شبكات النقل بين الدول الأعضاء داخل الجماعة، وهو مايعد أحد معوقات توسيع التجارة البينية .

ويذكر أن السادك اتبعت بوضوح الإتجاه الإفريقي العام، حيث تتجه للتجارة مع العالم الخارجي بأكثر من داخل القارة، ومن ثم فإن التجارة البينية (Intra – SADC Trade)، ليست كبيرة في السادك، حيث توقفت عند 22% من إجمالي تجارة سادك بواقع (10 بليون دولار أمريكي من أصل 45 بليون دولار أمريكي إجمالي تجارة السادك)، وذلك عام 1995 [1].

ومن أهم الشركاء الدوليين في عملية التكامل في إطار السادك، هو الإتحاد الأوروبي، بخاصة دول الحقبة الإستعمارية، وذلك من خلال تأصيل هذه العلاقات بعدد من إتفاقيات التجارة، التي تسعى إلى إستدامة الروابط، وتعزيز ودعم عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الإتفاقيات:-

أ. ١ – إتفاقية الشراكة الأوروبية EPA:-

تشكلت العلاقات التجارية بين إفريقيا، ودول الكاريبي، والباسفيكي والإتحاد الأوروبي (ACP – EU) منذ عام 1976، من خلال إتفاقيات لومي الأربع، والتي حلت محلها إتفاقية

1- Ian H. Rowlands : **op.cit.** p.923.

كوتونو الموقعة منتصف عام 2000، وتدخل بمقتضاها سلع طرفي الإتفاقية لأسواق الطرف الآخر، إما بلا تعريفة أو بتعريفة مخفضة، وقد إنتهت ترتيبات كلا الطرفين مع منظمة التجارة العالمية WTO في نهاية 2007، ومن ثم الخروج بمسمى جديد للإتفاقيات، المعروفة بإتفاقية الشراكة الاقتصادية EPA، ويتم التفاوض بشأنها بين مختلف الأقاليم .

وبدأت مفاوضات السادك في ظل إتفاقية الشراكة الأوروبية EPA، في النصف الثاني من عام 2004، في وندهوك . ناميبيا، وإنتهت بنهاية 2007، وقدم الإتحاد الأوروبي دعماً مادياً ومعنوياً لتنفيذ الإتفاقية ، بالإعداد للمراحل الرئيسية، ومتابعة لأعمالها التمهيدية، والتركيز علي مواءمة العلاقة بين التجارة والتنمية لتقوية الروابط بينهما، بتوفير الإحتياجات الفنية، والمشاركة في تنسيق مفاوضات السادك، بدعم قدرات السكرتارية في قضايا التجارة، وتفاوض أصحاب المصلحة العامة والخاصة حول ترتيبات التجارة[١] .

أ. ٢- إتفاقيات الجنوب الإفريقي والإتحاد الأوروبي: TDCA . السادك EPA:-

(TDCA إتفاقية تنمية التجارة والتعاون **. السادك EPA إتفاقية الشراكة الأوروبية)** تستهدف الإتفاقية تقوية العلاقات بين الساكو والإتحاد الأوروبي، في إطار(الساكو ــ TDCA ــ سادك EPA)، وكنتيجة لتداخل التجمعين في إقليم واحد حدث تقارب انتهي الى صيغة (TDCA ــ السادك EPA)، إلا أنها إنقسمت إلى جزئين، الأول بين الإتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا، والثاني بين EU ، والساكو .

- إتفاقية التجارة EU ــ جنوب إفريقيا :

في إطار إتفاقية (الساكو ــ TDCA ــ السادك EPA)، خاضت جنوب إفريقيا بعيداً عن دول BLNS، أربعة سنوات من المفاوضات الشاقة مع الإتحاد الأوروبي وتوصلوا في عام 1999 لإتفاقية التجارة والتنمية والتعاون TDCA، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير 2000، وتحدد من خلالها فترة تحول مدتها (12) سنة لجنوب إفريقيا، (10) سنوات للإتحاد الأوروبي لإنجاز الشروط المتفق عليها، وهي :

١- قيام منطقة تجارة حرة .

٢- مزيد من حرية إنتقال السلع، وتيسير شروط الإستثمار، بالإضافة إلى تدبير الحكومة لسياسات المنافسة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإستكمال شروط التجارة من خلال مساعدات التنمية العامة .

1- http: //www.sadc.int/index/save/page/316 .pp.1-4

٣- طالب EU بهدف خلق أسواق إضافية، حذف التعريفات الجمركية عن 95% من السلع المتاجر بها في المستقبل بالنسبة EU، ولجنوب إفريقيا 86%، وقد أثر التغير في تعريفة EU، بزيادة بلغت 25% في السلع المتاجر بها، بينما بلغ متوسط التعريفة 2,7% فقط، علي حين أثر التغير في تعريفة جنوب إفريقيا بزيادة بلغت 40% من السلع المتاجر بها، فيما بلغ متوسط التعريفة 10% .

٤- ويمثل العبء الأكبر لإتفاقية TDCA، ما يخص شروط التعريفة، وقد تزايدت التجارة بين جنوب إفريقيا، EU بما يقارب 50%، منذ نهاية عام 2004 .

وقد أحدثت الإتفاقية أثر كبير في عوائد التعريفة الجمركية لصالح دول BLNS، حيث تضطر لخفض تعريفتها الخارجية المشتركة علي واردات EU، بمعدل توافق عليه جنوب إفريقيا في إطار إتفاقية TDCA .

-إتفاقية التجارة EU ــ الساكو:

توصلت الساكو والإتحاد الأوروبي في عام 2002، لهذه الإتفاقية التي تستهدف خلق هيكل ديموقراطي قانوني أكبر للإتحاد، وإتباع سياسات مشتركة في التنمية الصناعية، والزراعة، والمنافسة، والتدريب علي ماله صلة بمشكلات التجارة بمركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد، وإنتهاج سياسات تجارية لعلاج عدم إستقرار العوائد خلال فترة إنحراف التعريفات، إلا أن الساكو لم تكمل تجهيزات الإتفاقية، وبقيت بعيدة عن طريق إستراتيجيات التجارة المشتركة، وأمكن التوصل بعد عدة مفاوضات لمجمل أهداف الإتفاقية[١].

ب- الإعتماد على المساعدات الخارجية من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية للسادك وأهمها:-

- الإتحاد الأوروبي : قدم للسادك مساعدة 7,5 مليون دولار، للتجهيز لإتفاقية الشراكة الاقتصادية EPA، وتبدأ من الأول من مايو 2006، ولمدة ثلاث سنوات ونصف[٢] .
- جامعة كامبريدج بالتعاون مع وكالات التعليم الدولية : قدمت منح لشهادات دولية لمراحل تربوية متقدمة .

1- Catherine Grant : Southern African and the European Union : **the TDCA and SADC EPA, Tralac Trade Brief,** No.1/2006, in may 2006 .pp.1-4.

2- http: //www.sadc.int/index/save/page/316. P.2.

- إتحاد إفريقيا الجنوبي والشرقي لمراقبة جودة التربية (SACMEQ) : أنشأ إدارة في كل دولة عضو لدعم عملية التقييم التربوي، بالإضافة لعدد من البرامج التعليمية في مختلف العلوم[١] .
- الإتحاد الدولي للعناية بالطبيعة IUCN، والإتحاد الأوروبي UN، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP: قدموا دعمًا ماليًا وتكنولوجيًا للعناية بالتنوع البيولوجي في الإقليم.
- الأمم المتحدة : عقدت عدة إتفاقيات، في مجال التنوع البيولوجي، ومنع إهدار رتب الزراعات الإقليمية، والعناية برتب الحيوانات البرية المهاجرة، وإقليميًا ساهمت في الخطة المستقبلية للتنوع البيولوجي الإقليمي[٢].
- اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة : طورت الإطار التنظيمي لتوافق المعايير الإقليمية عام 2006 في أنتناناريفو. مدغشقر، ومنها تم تطوير خطة السادك عام 2009 في كنشاسا ــ الكونغو الديمقراطية .
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة : صدق عام 2003 ، علي تجريم التجارة غير المشروعة في الألماس ، بهدف تمويل الصراعات في الجنوب الإفريقي (عملية كمبرلي) بناء علي توصيات وزراء تعدين سادك[٣] .
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ : تبنت تجهيز إدارة المياه، لمعاهدة السادك 2006، في إطار الشراكة بين السادك وشركاء التعاون الدوليين (SADC – ICP)، والعمل علي دعم تنسيق هذا المجال[٤] .
- **الأثر السلبي لإرتباطات السادك مع دول المستعمر القديم** : يجعل هذه الدول تدير علاقاتها الاقتصادية والسياسية، بل وتفرض شروطها وفقًا لمنافعها، مما يضر بمصالح الدول المستعمرة . كما حدث من إنجلترا وفرنسا بربط الفرنك والإسترليني بعملات الدول المستعمرة، وإنشاء العديد من البنوك التي تيسر إنجاز الصفقات المالية لمزيد من الإرتباط النقدي . وسياسيًا بتنصيب

1- A comparative Report on the Education Landscape of the Countries in the Southern African Association for Educational Assessment. : p . x . at : https://www.umalusi.org.za/docs/research/2015/harmonization.pdf.

2- www.sadc.int/issues/environment-sustainable…/biodiversity//. pp.1, 2.

3- www.sadc.int/themes/economic_development/industry/mining/ . p.1.

4- www.sadc.int/themes/natural-resources/water .

عملائها كرؤساء للدول إبان عملية الإستقلال مما يقيد إرادة هذه الدول، إذ لاتستطيع إتخاذ أي من القرارات الهامة دون الرجوع لتلك الدولة التابعة لها .

المحور الرابع : المشكلات التوزيعية

يعمل التكامل الاقتصادي الإقليمي علي تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، بهدف توسيع الأسواق الإقليمية، ومن ثم يتحقق العديد من المكاسب للدول الأعضاء، إلا أن التجربة العملية أثبتت أنه بالرغم من تحقق بعض المكاسب، ليس بالضرورة أن تؤدي الى نجاح التكامل وبلوغة الأهداف المرجوه، ومن أخطر المشكلات التي تعوق نجاح التكامل هو التباين في توزيع المنافع والإلتزامات بين أعضاء الجماعة الإقتصادية .

أسباب التفاوت في توزيع المنافع والإلتزامات بين الدول الأعضاء في السادك:

أ- تباين المستويات الإقتصادية للدول الأعضاء :

هناك إختلافات في المستويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في السادك، من حيث مكوناته، حيث يتراوح تعداد السكان ما بين 1,2، 84 مليون نسمة في كل من موريشيوس، الكونغو الديمقراطية، علي الترتيب، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي / فرد، 10578 دولار أمريكي، في موريشيوس، 412 لمدغشقر، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 6,2% في زيمبابوي، (ـــ2,1%) في أنجولا، فيما تراوحت نسبة مشاركة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 11,8%، 5,2%، في جنوب إفريقيا، بتسوانا، علي التوالي، هذا فضلاً عن تباينات أحجام الأسواق المحلية، (بحسب مؤشرات التنمية الدولية للعام 2019) .

وبالتالي فإن السادك تقدم صورة متباينة لأعضائها، وأهم مايميز الجنوب الإفريقي هو التفاوت في توزيعات الدخول، ويلاحظ أن 40% من إجمالي 190 مليون نسمة في إقليم السادك يعيشون في حالات متفاوتة من الفقر، وأن نسبة البطالة تتراوح مابين 30%، 40%، وقد إضطر البعض للعمل في وظائف بأجور لاتوفي تكاليف المعيشة . وقد بلغت أعلى مديونية خارجية، حوالي200% من الناتج المحلي الإجمالي، في الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، وزامبيا، للعام 1998، بينما تزايد التضخم حتي 30% سنويًا، في كل من مالاوي، وزامبيا، وزيمبابوي، وبالنظر لهذه الإختلافات فهناك رؤى محدودة للتقارب الاقتصادي بين دول الجماعة مستقبلاً [1].

1- German Development Institute (GDI): **op.cit.** p.2.

ويمكن تقسيم دخول دول السادك إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي : ــ

المجموعة الأولي: هى الدول ذات الدخل المنخفض، وارداتهم مرتفعة وصادراتهم منخفضة وهم؛ أنجولا، ومالاوي، وموزمبيق، وتنزانيا .

المجموعة الثانية: هى الدول ذات الدخل المرتفع ، منخفضة الواردات ومرتفعة الصادرات، وتتضمن؛ موريشيوس، وأعضاء إتحاد الساكو .

المجموعة الثالثة: هى الدول ذات الدخل المتوسط، وتعمل بمتوسط تعريفة مرتفع، وواردات مرتفعة، وصادرات منخفضة وتشمل؛ زامبيا، وزيمبابوي. إن إختلاف اقتصاديات هذه الدول، يجعل من الصعوبة الإتفاق على صيغة موحدة للتعريفات الجمركية ملزمة لجميع الدول الأعضاء[١].

التداعيات السلبية لتباين المستويات الاقتصادية لدول السادك :

إن التفاوت الواضح في المستويات الاقتصادية بين دول السادك يخلق العديد من المشكلات التي تضر بموقف الدول الأضعف في الجماعة، بسبب تباين قدرات الدول على الوفاء بإلتزاماتها من ناحية، فضلاً عن عجزها عن تقديم مكاسب للجماعة من ناحية أخرى، بل وتطمع في جنى منافع التكامل، وأهم هذه التداعيات:

تباين معدلات نمو التجارة البينية في بعض الدول: حيث تنمو التجارة الإقليمية بشكل متفاوت في بعض الدول، ويتضح هذا التباين خلال الفترة (1993ــ 1997)، بين دول الساكو المتمثلة في؛ بتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وجنوب إفريقيا، وسوازيلاند، وبقية دول السادك الأخرى، وتجري التجارة بينهم بخاصة في السلع المصنوعة، حيث يتم التنافس من خلال المزايا النسبية ، إذ أن الإنتاج الصناعي لدول ساكو يتنافس لما يزيد عن (80) مجموعة، مع إحتمال إنتاج تنافسي في التجارة داخل الإقليم، وذلك على خلفية أن أسواق جنوب إفريقيا يمكن أن تعطي هذه الدول دفعة كبيرة في النمو من خلال خلق التجارة، ومجموعات الإنتاج الأكثر أهمية هى التجارة المحتملة غير المستنفذة، متضمنة الغذاء، والمشروبات، والدخان، والنسيج [٢].

إختلافات مؤشرات الأداء التجاري : بحيث إرتفع فائض الميزان التجاري لدولة أنجولا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً 52,4% عام 2005، مقارنة بحوالي 39,1% عام

1- General Information About the Trade Protocol of the Southern African Development Community (SADC at : http://www.gross,rho,net/ncci/doc/Trace/general-sadc/general-sadc-htm

2- German Development Institute (GDI): **op.cit.** p.2.

2004، ويرجع ذلك إلى تزايد الإنتاج من البترول والماس من ناحية، وإرتفاع أسعار البترول من ناحية أخرى، فيما عانت بعض دول الإقليم من تدهور موازينها التجارية، بحيث إرتفع العجز في الميزان التجاري لدولة جنوب إفريقيا، وزيمبابوي ليصل إلي حوالي 3,6%، 16,1%، علي الترتيب، لذات العام [١].

صعوبة إندماج الاقتصاديات الصغرى مع الاقتصاديات الكبرى : إن التفاوت في اقتصاديات سادك يعد تحدياً للإندماج الإقليمي، لأن الاقتصاديات المتباينة لايمكن أن تكون مندمجة، بخاصة في ظل وجود الاقتصاديات الأقوي مثل، جنوب إفريقيا، ففي حالة الساكو فإن جنوب إفريقيا تلعب دورًا مؤثرًا، ولها تأثير على غيرها من الدول، حيث تلعب الدور المؤثر في عملية إتخاذ القرار داخل الجماعة، بالإضافة إلى أنها الاقتصاد المركزي في حسم القرارات الإقليمية، على حين أنها لم تقدم مزيد من الإلتزامات لصالح للإندماج، وبطبيعة الحال فإن اقتصادها جاذبًا لشركاء التجارة خارج سادك أكثر من بقية الدول الأعضاء، وبناء عليه فإن جنوب إفريقيا لاتندمج في الجسد الإقليمي .

صعوبة إندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل تباين مستويات النمو علي المستوي المحلي : أن الاقتصاديات الكبيرة متميزة اقتصادياً عن بقية الدول الأعضاء، بزيادة المنافع التى تجنيها من التجمع، ومن المؤكد أن جنوب إفريقيا قد حصدت منافع اقتصادية كبيرة على المدى الطويل، وأعلى من بقية الدول الأعضاء، وإختلاف الاقتصاديات بين سادك وساكو يقود الى نمو اقتصادى غير متساوي بين الدول الأعضاء . أن دول ساكو تبشر بمزيد من إحراز مكاسب أكبر لاقتصادياتها في الإستثمار، وبذلك تنمو بشكل أسرع من الاقتصاديات الأخرى، والنقطة الأهم في تباين اقتصاديات سادك، هو صعوبة إندماج الاقتصاد الإقليمي، منذ قيام الجماعة، والذي أصبح أصعب في ظل تباين معدلات النمو بين الدول الأعضاء[٢].

صعوبة الإلتزام بمسار العملية التكاملية في ظل ضعف إمكانيات غالبية الدول الأعضاء: أدى عدم التقارب بين اقتصاديات الجماعة، إلى تأخير تنفيذ العملية التكاملية، حيث تقوي جنوب إفريقيا اقتصاديات الدول الأضعف، ومن ثم تؤثر في توازن القوى، إذ يكون لديها

---

١ – أ. د. محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٦-٢٠٠٧** ، (القاهرة : مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧)، ص ٤٠٥، ٤٠٦.

2- Jephias Mapuva & Loveness Muyengay - Mapuva : **The SADC Regional bloc : What Challenges and Prospects for Regional Integration ?** at : http//www,Idd,org.za/by-Type/refereed-articles/١٣٠-articles-vol-١٨/٤١٨-sadc.html .

القدرة علي إملاء شروطها حال وجود مفاوضات، ويحسب لجنوب إفريقيا مايزيد عن 60% من التجارة البينية ، بالإضافة إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي للسادك، في المتوسط، ولديها أقوى اقتصاد في الجماعة، والتزام أقل نسبياً تجاه الإندماج الإقليمي، حيث أن لديها إمكانيات أكبر للمنافع الجاذبة من بقية شركاء التجارة حول العالم، وهى الأكثر تطوراً، وقد انتفعت جنوب إفريقيا من عدم تقارب الاقتصادات داخل المنظمة بإستحواذها علي العديد من المنافع(١).

ب- السيطرة الاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا علي منافع السادك .

لعب الثقل الاقتصادي والتأثير السياسي لجمهورية جنوب إفريقيا، دورًا بارزًا في إستقطاب إقتصاديات الدول الضعيفة على المستوي الإقليمي، ما أدي لإعتماد اقتصاديات هذه الدول علي جنوب إفريقيا، حيث تسهم بالجانب الأكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الجماعة ككل،[2] إلا أن الدول الأقل نموًا في الإقليم يخافون من إقامة (إستعمار جديد) متسلط بعلاقاته غير العادلة بتلك الدول لحد ما(٢).

الأسباب التي أهلت دولة جنوب إفريقيا للهيمنة علي الإقليم : ــ

١- التميز الواضح لاقتصاد دولة جنوب إفريقا : فإذا ماقورن الإنتاج الزراعي والصناعي المتحقق مثلاً في دولة جنوب إفريقيا، بالإنتاج المتحقق في الدولة التالية لها من حيث التقدم، وهي زيمبابوي تصل النسبة من 7 : 10 مرات، وذلك لما تتمتع به الأولى من بنية صناعية ومالية وتكنولوجية متقدمة تضاهي الموجودة في الدول المتقدمة، وبالتالي إستطاعت فرض التبعية في المنطقة خاصة في علاقاتها الاقتصادية مع ليسوتو، وسوازيلاند، وموزمبيق، وتمثلت تلك التبعية، إما في الدخول التي تحصل عليها من إيرادات الإتحاد الجمركي أو من خلال تحويلات العاملين الذين يعملون في مناجمها أو من كلتيهما(٣).

1- Wilson Bell **: the Southern African Development Community Solid Achievements And Future Challenges, Future Directions International, Independent Strategic Analysis of Australian's Global Interests, Strategic Analysis Paper,** ١٤ November 2017. at : https:www.futuredirections.org.au/…/the-Southern-African-Development-Community-Soli…

٢- سماح سيد أحمد، " **تقرير التنمية البشرية الإقليمية للسادك لعام 2000** " ، أفاق إفريقية، العدد الثامن، الهيئة العامة للإستعلامات، شتاء 2001، ص75 .

٣ – أ. د.هويدا عبد العظيم،" التكتلات الإقتصادية في الجنوب الإفريقي"، **مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين**،(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1997)، ص56 .

٢- توافر مقومات الدولة القائد في جنوب إفريقيا : ان هيمنة دولة جنوب إفريقيا لم تأت من فراغ، فهي متميزة في غالبية المعايير المؤهلة للقيادة، فمن حيث تعداد السكان، هي ثاني أكبر تعداد في الجماعة بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثالث أكبر مساحة بعد الكونغو، وأنجولا، بينما هي الأولى من حيث حجم القوات المسلحة، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق علي التعليم، أما من حيث عناصر النشاط الاقتصادي، تنتج جنوب إفريقيا حوالي 75% من إجمالي إنتاج سلع وخدمات سادك، وذلك عام 1995 ، فضلاً عن أنها تمثل مفتاح نجاح الرؤى لأي مقترح، ومن ثم فإنها فاقت جيرانها في الشمال .

والجدير بالذكر أن أعلن المجلس الإستشاري لسادك عام 1996، عن الشكاوي المتكررة من الجمود الإقليمي، وأن جنوب إفريقيا مستمرة في الإهتمام بمنافعها، وإستغلال جيرانها، والمضي في تحرير تجارتها، على حين تحتفظ بملكيتها لاقتصاد مغلق، وأخذ جانب من المنظمات الإقليمية، فيما صرح عدد من مندوبي الجماعة بأن جنوب إفريقيا متعجرفة ، وتمثل تهديدًا في سلوكها لشركائها في الإقليم، ورغم ذلك، رحبت قيادة السادك بعضويتها، وهوماحدث بالفعل عام 1994، وأن أعضائها لايريدون أن تترك الجماعة[١].

٣- قيادتها لتجمع الساكو كجزء من السادك : إن ساكو جزء من سادك، وتمثل فيه جنوب إفريقيا شراكة بين أحد الإقتصادات الكبيرة وسط وأربعة من الإقتصاديات الضعيفة، وتستحوذ علي حوالي 46% من مساحة إتحاد الساكو، 87% من إجمالي سكانه، 93% من الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد، ولديها قطاع تصنيعي كبير أكثر تقدمًا من بقية دول الساكو، وإن غالبية واردات الساكو تأتي من جنوب إفريقيا، حيث تتلقى بقية أعضاء الساكو حوالي 25% من صادرات جنوب إفريقيا المصنوعة، 10% من إجمالي صاداتها، وهذا المستوي المتميز من التجارة البينية، يتم بتسهيلات من خلال تكاليف نقل منخفضة نسبيًا بداخل الساكو، والعاملان الأكثر حشدًا هما اللغة المشتركة، والإندماج النقدي الفاعل(٢).

ملامح هيمنة دولة جنوب إفريقيا الاقتصادية على السادك : ـــ ـــ

1- Ian H. Rowlands : **op.cit.** pp. ٩٢٠,٩٢١.

2- T. Ademola Oyejide : " **Regional Integration and Trade Liberalization in Sub – Saharan Africa" ,** AERC Special Paper No. ٢٨ (Nairobi : African Economic Research Consortum, Nov.١٩٩٧) . p. ١٩ .

١- إستحواذ جنوب إفريقيا علي صادرات وواردات دول السادك : إن جنوب إفريقيا تعد محور هذه الجماعة الاقتصادية، حيث أنها تدرك إمكانيات المنطقة، وبالتالي تستطيع أن تلعب دورًا رئيسيًا كدافع لعجلة النمو، وكممول للمشروعات الإقليمية الواجب إقامتها في المنطقة، وقد تزايدت أهمية الأسواق الإفريقية لجنوب إفريقيا بحيث بلغت صادراتها للدول الإفريقية (بإستثناء دول الساكو) 40% عام 1989، 20%عام 1990، 21% عام1991 ، ثم 18% عام 1992، علي حين بلغت صادراتها الي دول BLNS (بتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند) أضعاف هذه الأرقام، بحيث بلغت 11,37 بليون رند مقابل 5,89 بليون رند لباقي دول إفريقيا، مما يجعل صادراتها لإفريقيا ككل 17,35 بليون رند أي حوالي 90% من إجمالي صادراتها تذهب إلى منطقة الجنوب الإفريقي، منها 66% لساكو، 25, 5% للسادك[١].

ومن حيث واردات جنوب إفريقيا من السادك، فتشير البيانات إلى أن جنوب إفريقيا ظلت هى السوق الأكبر، ومحطة الوصول المستقبلة لغالبية صادرات الإقليم، بحيث بلغ متوسط وارداتها من جميع صادرات الدول الأعضاء 21,9%، فيما تباينت صادرات كل دولة منفردة، بحيث سجلت زيمبابوي أعلى صادرات إلى جنوب إفريقيا بواقع 57,5 %، من جميع صادراتها، تبعتها ناميبيا بواقع 44,1%، وسوازيلاند 33,9%، وأنجولا 33,5%، ثم ليسوتو 33,3% . أما بقية دول السادك الأخري فقد وصلت لحوالي 12,1% من إجمالي صادرات سادك، وذلك عن متوسط الفترة (2008 ــ 2012) [٢].

٢- إعتماد دول الجوار على تجارة جنوب إفريقيا : حيث شهدت حقبة التسعينيات تزايدًا في معدلات الإستثمارات المشتركة، والتجارة بين دول الجماعة، على حين تفاوتت درجة إعتماد هذه الدول على التجارة ، ومساهمات كل دولة عضو فيها تصديرًا وإستيرادًا، وتشير الزيادة في واردات بعض دول الجماعة مثل؛ ليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند، وبتسوانا إلى إعتماد اقتصادياتهم على وارداتهم من جنوب إفريقيا، بحيث بلغت حوالي 99,9%، 99,1%، 99%، 93,4%، علي التوالي، من إجمالي واردات هذه الدول من بقية دول الجماعة، وذلك عام 1997، كما بلغ نصيب جنوب إفريقيا من صادرات

١- هويدا عبد العظيم، **التكتلات الإقتصادية في الجنوب الإفريقي، مرجع سبق ذكره**، ص 63 .

2- Bank of Tanzania : Intra – SADC Trade in Goods and Services (Including Assissing the Condition for the Dynamism of Intra – regional Trade) ٢٠١٤: **op.cit.**p. ٢٤.

ليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند 98,4%، 98,8%، 81,1% علي الترتيب، من إجمالي صادرات هذه الدول إلى بقية دول الجماعة عن عام 1994، وهو العام الذي إنضمت فيه جمهورية جنوب إفريقيا إلى الجماعة(١).

٣- إعتماد الرؤي التنموية للسادك على قوة جنوب إفريقيا : حيث أن الثقل السياسي والاقتصادي لجنوب إفريقيا هو الذي يعطي السادك أهميتها الحقيقية على الصعيد الدولي، والآمال المتوقعة لإنطلاق الجماعة وإتساع منافع الجنوب الإفريقي قد تأسست على الآثار الإيجابية التي يمكن لجنوب إفريقيا أن تحدثها إقليميًا، ويذكر أن اتسعت التجارة بشكل ملحوظ منذ وصول جنوب إفريقيا إلى عضوية السادك .

ومن ناحية أخري فإن سيطرة جنوب إفريقيا تمثل عبئ علي السادك اقتصاديًا وسياسيًا، فهي تخطط لإحداث تسريع التنمية من طرف واحد، من خلال تجهيز بروتوكول التجارة، بغرض مواجهة متطلبات تنميتها الداخلية، وماليًا، فإنه يخشي من تتبع أولويات رغبتها في مزيد من النمو، ومن ثم التعامل المحدود مع باقي دول الإقليم، بالإضافة لإنتهاجها لقواعد عدد من الإستثناءات التي تناسب بالكاد منافع الإقليم(٢).

٤- علاقتها بالدول الحبيسة في الإقليم : الدول الحبيسة في الإقليم مثل؛ مالاوي، وزامبيا، وزيمبابوي، تعتمد بشكل كبير على الأعضاء الإقليميين في الصادرات والواردات، مع إحتمال تسجيل بعض سلع الترانزيت، على أنها وصلت مكانها الأصلي من بعض الدول الأعضاء، بخاصة جنوب إفريقيا (التي تقدم الكثير من الخدمات للدول الحبيسة)، وتشير النتائج إلى أن جنوب إفريقيا لديها ميزة نسبية في التجارة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرين في السادك، نظراً لموقعها الجغرافي، وإرتفاع نصيب دخل الفرد فيها، وتوافر بنية تحتية جيدة في النقل، مقارنة ببقية دول الإقليم التي ربما تكون حبيسة و/ أو لديها بنية تحتية متواضعة في النقل(٣).

توجه جنوب إفريقيا إستثماراتها وفقًا لإستراتيجية تدار لمصالحها منفردة على النحو التالي: ــ

١- محمد عاشور ، علي أحمد سالم ، د. محمد عاشور المهدي ، د. أحمد علي سالم ، مراجعة د. إبراهيم نصر الدين : **دليل المنظمات الإفريقية الدولية**، (القاهرة : مشروع دعم التكامل الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، 2006)، ص 139 .

2- German Development Institute (GDI) : **op. cit., p**. ٣ .

3- Bank of Tanzania : Intra – SADC Trade in Goods and Services (Including Assissing the Condition for the Dynamism of Intra – regional Trade),Aug.,٢٠١٤ . : **op.cit.,** p. ٢٦ .

أ- تباين قيم الإستثمارات بين دول الإقليم : تستحوذ دول الساكو على غالبية إستثمارات جنوب إفريقيا في الجماعة، قياسًا إلى حجم الناتج القومي لهذه الدول (ليسوتو، وسوازيلاند، وناميبيا، وبتسوانا)، بسبب إرتباطها مع جنوب إفريقيا بإتفاقيات تحرير التجارة وإنتقال رؤوس الأموال . رغم أن درجة إندماج اقتصاد جنوب إفريقيا في الجماعة أقل من الدول الأخري ، ويرجع ذلك إلى أن معاملات جنوب إفريقيا مع السادك لاتمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لها، والذي يتجاوز ثلاثة أضعاف مجموع الناتج المحلي الإجمالي لباقي الدول الأعضاء[١].

وخلال فترة (1997ــ 2001)، كان هناك تباين في إستثمارات جنوب إفريقيا الموجهة لدول الإقليم، فبينما كانت مستقرة نسبيًا في مالاوي، وزيمبابوي خلال تلك الفترة، هبطت في نهايتها بشدة في مالاوي، وتزايدت في زيمبابوي، وقد سجلت زيادة بأكثر من خمسة أضعاف في زامبيا، بحيث تزايدت من 254 مليون رند في 1997 إلى 1420 مليون رند ، عام 2001، وبالنسبة لبوتسوانا ، وناميبيا ، وليسوتو، وسوزيلاند (BNLS) ، تضاعفت إستثمارات جنوب إفريقيا لتلك الدول من 3159 مليون رند في عام 1997 إلى 6119 مليون رند عام 2001، ويلاحظ بوجه عام هبوط إستثمارات جنوب إفريقيا في إقليم السادك، من 52,7% عام 1997، إلى 25,3% عام 2001، من إجمالي إستثماراتها[٢] .

ب- إعتبار أن المنفعة المتبادلة هي المحرك الحقيقي للإستثمارات : أصبحت موريشيوس، وموزمبيق المحطات الرئيسية لإستثمارات جنوب إفريقيا في إقليم السادك، بحيث بلغت إستثمارات جنوب إفريقيا في موريشيوس 756 مليون رند، عام 1997، ووصلت في عام 2001 إلى 7437 مليون رند، بزيادة تناهز (10) أضعاف، وهذا النمو النسبي والمطلق أهلها أن تكون محطة لإستثمارات جنوب إفريقيا، خلال النصف الثاني من التسعينيات، واللافت للنظر أن ماتقدمه جنوب إفريقيا من أعمال تجارية بهذا الحجم، إنما ينطوي علي منافع متبادلة تخص الفرص المقدمة من جزيرة محدودة ومستقرة، ذات مكانة اقتصادية وموقع إستراتيجي متميز في المحيط الهندي أكثر من بقية دول الجنوب الإفريقي .

١– محمد عاشور، علي أحمد سالم، **دليل المنظمات الإفريقية الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص 140 .

2- Arrigo Pallotti : " SADC : A Development Community Without A Development Policy? " , **Review of African Political Economy,** vol . ٣١, no . ١٠١, Sep., ٢٠٠٤, An African Scramble ? p . ٥٢٤ . (Taylor & Francis, Ltd , www.Jstor.org/stable/٤٠٠٦٦٩٧٠,) .

وخلال النصف الثاني من التسعينيات، حلت موزمبيق مكان موريشيوس كأكبر ثاني محطة لإستثمارات جنوب إفريقيا في الإقليم، ، فخلال الفترة (1997ــ 2001)، نمت إستثمارات جنوب إفريقيا في موزمبيق من 107 مليون رند إلى 4928 مليون رند، ومن ثم إتسعت العلاقات الاقتصادية لجنوب إفريقيا مع موزمبيق .

ج- توجيه الإستثمارات لأغراض منفعة وقتية : يلاحظ تصاعد الموجة الكبيرة لإستثمارات جنوب إفريقيا في موزمبيق خلال النصف الثاني من التسعينيات، ويسترعي الإنتباه، تذبذب قيم هذه الإستثمارات، حيث توضح البيانات، أنه خلال العقد (1990ــ2000)، كانت إستثمارات جنوب إفريقيا في موزمبيق أكثر حشدًا في مابوتو العاصمة، حتى بلغت 85% من إجمالي إستثمارات جنوب إفريقيا إلى موزمبيق، بسبب تجهيز ممر مابوتو، وهو أحد المشروعات الجنوب إفريقية منذ بداية التسعينيات، تعميقًا لإستقطاب وتدفق التجارة خلال هذا الممر عبر جنوب إفريقيا وموزمبيق، فضلاً عن مشروعات البنية التحتية بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين جنوب إفريقيا والعاصمة مابوتو، وهو تعاون اقتصادي أحادي، يكشف عن تلازم المنفعة بالإستثمارات دون وجود إستراتيجية تنموية اقتصادية إقليمية .

د- الإستثمارات في أنشطة محددة بعدد قليل من الشركات الكبري : وبالنظر إلى طبيعة إستثمارات جنوب إفريقيا في دول السادك، يتضح أنها في عدد قليل من الشركات الكبرى التى تعمل في مجال التعدين ، وأعمال البنوك، والإتصالات، والإعلام، وبعض الصناعات التحويلية، والسياحة، وقد كشفت البيانات عن حجم هذه الإستثمارات التي تقدر بحوالي 4789 مليون دولار أمريكي، خلال الفترة (1997ــ 2000)، منها 3684 مليون دولار، تم توجيهها إلى 76,9% من المنتجات المعدنية، 10,7% بما يعادل 513 مليون دولار أمريكي، وجهت إلى قطاع التعدين والمحاجر، على حين تخصص للغذاء، والمشروبات، والدخان 153 مليون دولار منها 3,1% وجهت إلى الزراعة، 2% بما يساوي 99 مليون دولار خصصت للفنادق وأماكن الإستجمام، أما في مجال منافذ السوبر ماركت، فتمتلك جنوب إفريقيا في دول السادك سلسلة كبيرة من المنافذ، يتم تزويدها بمنتجات جنوب إفريقية لتحل محل الإنتاج المحلي في هذه الدول[1].

عوامل بقاء المشكلات التوزيعية بلا حلول فاعلة :

1- Arrigo Pallotti :**op.cit.,** pp.٥٢٦, ٥٢٧ .

العامل الأول : تركز منافع التكامل في أماكن معينة من الإقليم : لتصبح بمثابة أقطاب للنمو، بحيث تكون جاذبة للموارد والإستثمارات التي تؤدي إلى جني منافع التكامل فيها، علي حساب المناطق الأخرى التي تتحول إلى أقطاب للركود، وهكذا تزداد المناطق الأكثر نموًا غنى، بينما تزداد المناطق الأقل نموًا فقرًا، وإستمرار هذه الحالة من الإستقطاب تؤدي إلى تفكك التجمع على المدى الطويل، نظرًا لشعور بعض أعضائه بالظلم لإستنزاف مواردهم لصالح أعضاء أخرين، وتسود هذه الحالة غالبية المنظمات الإفريقية التي تضم في غالبيتها دولاً نامية غير جاذبة للإستثمار، نظرًا لضعف البني التحتية لهذه الدول، من شبكات نقل، ونظم إتصال، وإفتقارها لصناعات مترابطة، مع عدم وجود بنية اقتصادية إجتماعية، على العكس من الدول الأكثر نموًا، التي تتنامى فيها المصالح الاقتصادية، وبالتالي تغلب عليها التحيزات السياسية[١].

وفي السادك تجني جنوب إفريقيا ثمار التكامل على حساب غيرها من باقي الدول الأعضاء، نظرًا لما تتمتع به من مستوى صناعي مرتفع، وبنية تحتية يعتد بها، وحجم كبير من التجارة الخارجية والإقليمية، بحيث تجني مزيد من المكاسب الناتجة عن عمل السوق وذلك بإستحواذها على الجانب الأكبر من التجارة البينية التي ساعد السوق على قيامها، كما أدت التعريفة الخارجية المشتركة إلى حماية صناعاتها ضد المنافسة الخارجية وضمنت لها سوقًا جاهزة داخل الجماعة، وذلك على خلفية تواضع اقتصاديات بقية الدول الأعضاء .

وتشير البيانات الخاصة بنسب التجارة البينية للدول الأعضاء بالجماعة إلى إستئثار جنوب إفريقيا بالنسبة الأكبر علي الإطلاق، بحيث بلغت نسبة صادراتها البينية حوالي 56%، تلتها كل من زيمبابوي، وأنجولا بنسبة 8%، لكل منهما، فيما بلغت نسبة وارداتها البينية حوالي 17%، تلتها كل من بتسوانا، وناميبيا بنسبة بلغت حوالي 14%، لكل منهما، وذلك عام 2012.

وقد ارتفعت نسبة صادرات جنوب إفريقيا حتي سجلت 60%، تلتها ناميبيا بحوالي 7%، ثم الكونغو الديمقراطية، بحوالي 6%، وارتفعت كذلك نسبة وارداتها حتى بلغت حوالي 23%، تلتها زامبيا بحوالي 15%، ثم ناميبيا 14%، وذلك عام 2017 .

العامل الثاني: تتحمل بعض الدول الأعضاء تكاليف مباشرة لاتكافئ المنافع التي تجنيها من التكامل :

١- عراقي عبد العزيز الشربيني: " المشكلات التوزيعية وآثارها علي التكامل الإقتصادي الإقليمي (تجربة شرق إفريقيا)" ، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد الخاص، (القاهرة : معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 1994)، ص ص 19،20 .

وتتمثل هذه التكاليف في توحيد التعريفة الجمركية الخارجية، وإعادة ترتيب ضرائبها الداخلية، مما يؤدي لفقد تلك الدول لجزء كبير من إيراداتها الحكومية المتمثلة في حصيلتها الجمركية التي يصعب تدبيرها من مصادر أخري، مما يؤثر سلبًا علي قدرة هذه الدول وأجهزتها علي القيام بوظائفها .

وإستمرار حالة الإستقطاب، دون إتخاذ إجراءات تصحيحية سيؤدي حتمًا لتفكك المنظمات التكاملية، ومن ثم فإن إستمرار التكامل مرهون على قدرة أجهزة الجماعة على إيجاد حلول للمشكلات المتولدة عن التكامل(١).

وقد تفاوت متوسط معدل النمو السنوي في قطاع الصناعة في دول أعضاء سادك، بحيث سجل 11,2% لموزمبيق، تلتها تنزانيا، والكونغو الديمقراطية بواقع 9,6% ، لكل منهما، على حين هبط إلى سالب 10%، في زيمبابوي، 4% لزامبيا، 1,4% لموريشيوس، وسجلت أنجولا أعلي المعدلات بمتوسط معدل نمو بلغ 14%، خلال الفترة (2000 ــ 2007)، وربما نتج ذلك عن زيادة التصنيع في مجال المواد البترولية .

أما بالنسبة لمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بالجماعة، تشير التقديرات إلى أن هذا المتوسط شهد نموًا خلال فترة الدراسة، بحيث سجل أعلاه في أنجولا بواقع 12,9%، تلتها موزمبيق بواقع 8,1%، فيما سجلت أقلها لزيمبابوي سالب 5,7%، خلال الفترة (2000 ــ 2007) (٢).

ــ ويذكر أن هناك نوعين من السياسات التي تتخذ لتعويض، وتصحيح هذه الآثار، كما يلي:

أ ــ السياسات التعويضية : هي مجموعة من الإجراءات المالية في غالبيتها، والتي تعمل علي تحويل جزء من المكاسب التكاملية من الأطراف الأكثر إستفادة الي الأطراف الخاسرة أو الأقل إستفادة، مثل توزيع حصيلة الإيرادات الجمركية بين الأطراف، علي أن تتميز الأطراف الأقل إستفادة، كما يسمح للأطراف المتضررة بفرض ضرائب لمدة محددة، لحماية صناعاتها الوليدة، وتوفير إيرادات إضافية لها في ذات الوقت .

ب ــ السياسات التصحيحية : تستهدف خلق ظروف ملائمة لجني منافع العملية التكاملية، في المناطق التي تعاني من الآثار الإنحسارية لعملية التكامل (أقطاب الركود)، ومن أمثلة هذه

١– عراقي عبد العزيز الشربيني، **مرجع سبق ذكره**، ص21 .

2- World Bank Group : **World Development Indicators ,**(Washington D.C. : The World Bank) ٢٠٠٩, PP. ٢٠٤ــ٢٠٦ .

السياسات، إقامة بنوك وصناديق للتنمية الإقليمية، لتمويل مشروعات التنمية في الدول المتضررة، علي أن تحدد من خلالها مساهمات الدول الأعضاء في التمويل، طبقًا لصيغة تراعي الأطراف الأقل تقدمًا، وكذلك منح التراخيص الصناعية لتشجيع إنتشار الصناعات في مناطق معينة، شريطة عدم إزدواج الصناعات داخل منطقة التكامل، بالإضافة إلى وضع سياسات مشتركة لحوافز الإستثمار لتشجيع الإستثمار في مناطق معينة وفي مشروعات تخدم مناطق بعينها[١].

ولم تتبن السادك سياسة تصحيحية بالمعنى المفهوم، وإنما منذ البداية كان التخوف من خطر إنهيار السادك بسبب القضية الأكثر حساسية في التجمعات الإقتصادية الإفريقية،(توزيع المنافع والإلتزامات)، لذا ركزت الإتفاقية علي خفض المركزية التي تعتمد علي الأعضاء الرئيسيين في الصياغة، ومن ذلك إعتبرت السادك أن سياستها التصحيحية، هي توزيع القطاعات علي الدول الأعضاء، ومن ثم فإن أولوية تنمية هذه القطاعات مستقبلاً، سوف يزيد من الإستثمارات، وبالتالي تتاح الظروف الملائمة لجني ثمار العملية التكاملية[٢].

ويمكن القول بأن، رغم ماتم إستعراضه من سياسات، إلا أن عدم وجود كتابات، أو بيانات، أو مؤشرات، حول هذه السياسات، يوحي بعدم تفعيلها في الواقع العملي، وبالتالي، فلا توجد سياسات تعويضية أو تصحيحية فعلية، وما تم إتخاذه كان من قبيل إستكمال الإطار المؤسسي للجماعة، وإرضاء للإقتصاديات الضعيفة، وحرصا علي منافع الإقتصاديات الأقوي، بهدف إستمرار عمل الجماعة وعدم إنهيارها .

١- عراقي عبد العزيز الشربيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص22، 23 .

2- www.sadc. Int/ index / print / page / ٦٢: **op. cit .**

خاتمة

إستهدف هذا البحث تقييم الأداء الإقتصادى للسادك، ومن ثم الوقوف على مشكلات الأداء الإقتصادي في الجماعة، وذلك باستخدام المنهج الإستقرائى، وقد تم التوصل لعدد من النتائج نوجزها فيما يلي :

١. يعد الاقتصاد الهدف الأساسي التكامل، ومن ثم يمثل الأداء الإقتصادي أهمية كبرى لدي الدول الأعضاء .
٢. المشكلات الإقتصادية هي محصلة لعدد من المشكلات في مختلف قطاعات الجماعة إستمرت بلا حل .
٣. تؤثر المشكلات الاقتصادية على تراجع الأداء الاقتصادي للجماعة، مما يقلل من منافع العملية التكاملية .
٤. إن عدم وجود حلول للمشكلات الاقتصادية، يهدد بقاء الجماعة، لشعور أعضائها بعدم جدوى التكامل .

قائمة المراجع

أولا : **مراجع باللغة العربية :**

١- د. سماح سيد أحمد، " تقرير التنمية البشرية الإقليمية للسادك لعام 2000 " ، **أفاق إفريقية**، العدد الثامن ، (القاهرة : الهيئة العامة للإستعلامات، شتاء 2001) .

٢- د. عراقي عبد العزيز الشربيني : " المشكلات التوزيعية وآثارها علي التكامل الإقتصادي الإقليمي، (تجربة شرق إفريقيا) " ، **مجلة الدراسات الإفريقية** ، العدد الخاص ، (القاهرة : معهد الدراسات والبحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1994) .

٣- د. محمد عاشور المهدي، د. أحمد علي سالم، مراجعة د. إبراهيم نصر الدين: **دليل المنظمات الإفريقية الدولية**،(القاهرة : مشروع دعم التكامل الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ، 2006) .

٤- أ. د. محمد محمود الإمام (محرراً) : **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 2004) .

٥- أ.د. محمود أبو العينين (محرراً) ، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2006 ــ 2007**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007).

٦- أ.د. هويدا عبد العظيم ، " التكتلات الإقتصادية في الجنوب الإفريقي " ، **مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين** ، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1997) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- **A Comparative Report on the Education Landscape of the Countries in the Southern Africa Association for Educational Assessment .**
https://www.umalusi.org.za/docs/research/ at : /harmonization.pdf.٢٠١٥

2- Bell, Wilson **: the Southern African Development Community Solid Achievements And Future Challenges, Future Directions International, Independent Strategic Analysis of Australian's Global Interests, Strategic Analysis Paper,** ١٤ November ٢٠١٧ **.**
at : https:www.futuredirections.org.au/…/the-Southern-African-Development-Community-Soli…

3- **General Information About the Trade Protocol of the Southern African Development Community (SADC) .**
at : http://www.gross,rho,net/ncci/doc/Trace/general-sadc/general-sadc-htm .

4- German Development Institute (GDI) " **Promoting Regional Integration in the Southern African Development Community (SADC) Current Approaches and Future Prospects ",** Working papers (Bonn : GDI, June ٢٠٠٠)

5- Grant , Catherine " **Southern African and the European Union : the TDCA And SADC EPA** , Tralac Trade Brief , no. ١/٢٠٠٦, in may ٢٠٠٦ .

6- Gwaradzimba, Fadzai,"SADCC and the Future of Southern African Regionalism",**A Journal of Opinion,** vol. ٢١ , no. ١/٢, ١٩٩٣ .
(African Studies Association, www.Jstor.org/stable/١١٦٦٢٨٥,)

7- Bank of Tanzania : **Intra – SADC Trade in Goods and Services (Including Assissing the Condition for the Dynamism of Intra – regional Trade,** ٢٠١٤ **)** .
at : https://www.sadcbankers.org/…/SADC%٢٠paper%٢٠- FINAL%٢٠Fo ٢٠ WEBSiT..

8- Isaksen, Jan and Tjonneland, Elling N.: **Assessing the Restructurig of SADC – Positions, policies and Progress** : A Report Commissioned by The Norwegian Agency for Development Co – operation (NORAD), (Norway : Chr. Michelsen Institute, Dec., ٢٠٠١) .

9- Mapuva, Jephias & Loveness Muyengay – Mapuva : **The SADC Regional bloc : What Challenges and Prospects for Regional Integration ?**
at : http//www,Idd,org.za/by-Type/refereed-articles/١٣٠-articles-vol-١٨/٤١٨-sadc.html .

10- Oyejide , T. Ademola " **Regional Integration and Trade Liberalization in Sub – Saharan Africa" ,** AERC Special Paper No. ٢٨ (Nairobi : African Economic Research Consortum, Nov.١٩٩٧) .

11- Pallotti**,** Arrigo, **"**SADC **:** A Development Community Without A Development Policy? ", **Review of African Political Economy,** vol. ٣١, no. ١٠١, An African Scramble ?
(Taylor & Francis, Ltd , www.Jstor.org/stable/٤٠٠٦٦٩٧٠, Sep., ٢٠٠٤) .

12- Rowlands, Ian H. ," The Prospects for Regional Co - operation in Southern Africa", **Third World Quarterly**,Vol.١٩,No. ٥, Dec., ١٩٩٨ .

(Taylor & Francis, LTD, www.Jstor.org/stable/٣٩٩٢٩٣٧,)

13- **SADC Trade With the Rest of the World : Winning Exports Sectors and Revealed Comparative Advantage Rations .**

At : http : onlinelibrary.wiley.com/doi/١٠.١١١١/J.١٨١٣_٦٩٨٢.٢٠٠٠.tb٠١١٦٨.x/pdf

14- Tsie, Balefi , " States and Markets in the Southern African Development Community (SADC): Beyond the Neo Liberal Paradigm", **Journal of Southern African Studies**, Vol. ٢٢, No.١, Special Issue : State and Development, ١٩٩٦ .

(Taylor & Francis, Ltd , www.Jstor.org/stable/ ٢٦٣٧٠٠٥,) .

15- Woolfrey, Sean and Elke Verhaeghe : **Understanding the SADC Trade and Transport Agendas, Consolidation and Corridors .** at : https:// www.ecdpm.org/pedro .

16- World Bank:**World Development Indicators** (Washington D. C.: The World Bank)

السادك الموقع الرسمي لتجمع من:

- **www .sadc. int**
- www.sadc. Int/ index / print / page / ٦٢ .
- www.sadc.int/index/save/page/٣١٦ .
- www.sadc.int/issues/environment-sustainable…/biodiversity// .
- www.sadc.int/themes/economic_development/industry/mining/ .
- www.sadc.int/themes/natural-resources/water .